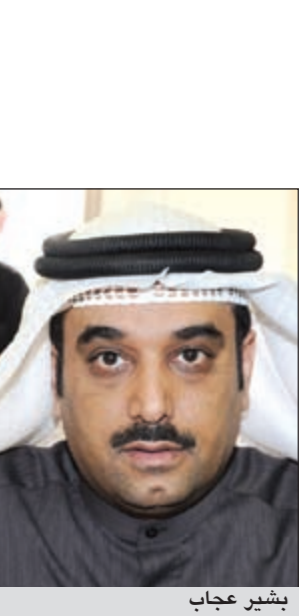


مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

طالب المجلس والحكومة بتصحيح قانون الدوائر عجاب: على وسائل الإعلام عدم إثارة الفتنة



بشير عجاب

طالب مرشح الدائرة الخامسة بشير عجاب العتيبي وزير الإعلام بتحذير وسائل الإعلام المختلفة سواء المرئية أو المكتوبة أو الإلكترونية بعدم نقل الأخبار أو الرسائل الإخبارية التي تخثير الفتنة الطائفية داعياً على عدم اتباع أخبارها. وشدد العتيبي في تصريح صحفي على أنه ينبغي على الحكومة إذا أرادت الحفاظ وحدة الصفوف أن تخمد النار في بدايتها حيث لوحظ في الإونة الأخيرة والحالية من بعض المرشحين القيام باستعراض عضلات وصل إلى حد القذف والذم والعبارات غير اللائقة والدخيلة على مجتمعنا، لافتاً إلى أن المراد من ذلك التكسب الانتخابي والاستخفاف بعقول الناخبين الذي يأخذ بعضهم الحماس الزائد أحياناً. واستغرب العتيبي من بعض الأشخاص المتعلمين والعارفين بأمر الحال والذين بالرغم من ذلك ينصرفون وراء هذه المهارات التي ليس منها فائدة أو نفع على الوطن والمواطن. وعلق العتيبي على التفاوت الكبير في حجم الدوائر الانتخابية، معتبراً أنه ينبغي على الحكومة والمجلس القادم تصحيح الدوائر وعدم النظر بعين واحدة إلى الأمور إذ هناك دائرة عدد ناخبينها 50 ألف بينما هناك دائرة أخرى يبلغ عدد ناخبينها 120 ألفاً مما يفقر العدل، متسائلاً السس هؤلاء بكويتيين ويحق لهم التصويت وفق قواعد سليمة من حيث التمثيل البرلماني.

أكد أن أسلمة القوانين ستأتي على رأس أولوياته المراداس: أكثر من 50 عاماً على وضع الدستور كافية للمطالبة بتعديل المادة الثانية

وبين المراداس أن واضعي الدستور أنفسهم أقرروا التعديل عليه بعد مضي خمس سنوات على العمل به بإجراءات وضوابط معينة، وفترة 50 عاماً أكثر من كافية للنظر في العوار الذي يمكن أن يكون قد شاب بعض المواد التي وردت في الدستور. موضحاً أن تعديل المادة الثانية هو لإعطاء المزيد من الحريات والتحكم إلى الشريعة هو قمة في الإيجابية لأن إقصاء الشريعة هو الظلم بعينيه وفيه قمع للحريات. واختتم المراداس بالمطالبة بوضع جدول زمني لتعديل جميع التشريعات المخالفة للشريعة الإسلامية الموجودة في القانون الكويتي الوضعي الحالي، على ألا يتجاوز ذلك فترة من 3 إلى 5 سنوات.

مع وجود الحدود في الشريعة الإسلامية»، وجاء في المذكرة أيضاً أن عبارة «المصدر الرئيسي» تقتضي عدم الأخذ بالقوانين الجزائية مع وجود الحدود في الشريعة الإسلامية. وأوضح المراداس المذكرة التفسيرية وجاءت واضحة وصريحة في الدعوة للأخذ بالشريعة الإسلامية وتطبيقها، حيث جاء فيها: «إن النص الوارد بالدستور إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة ما وسعه ذلك ويدعو إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة»، كما جاء فيها أيضاً أن النص المذكور لا يمنع من الأخذ عاجلاً أو آجلاً بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور إذا رأى المشرع ذلك».

أكد مرشح الدائرة الخامسة نايف عبدالعزيز المراداس عزمه التركيز على قضية تعديل نص المادة الثانية من الدستور بما يقضي باستبدالها من «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية» إلى «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»، مبيحاً أن تبنيه لهذه القضية في حال نجاحه تأتي في إطار النصح اللازم للامة وللقيادة السياسية، وهي مسؤولية كل من يملك القدرة على التغيير، ومن بينهم النواب الذين اختارهم الأمة لتمثيلها تحت قبة البرلمان. وشدد المراداس على أن من أول واجبات النائب أمام ناخبيه هي نصرة دين الله وحماية الشريعة والحفاظ عليها وعلى المجتمع الكويتي المسلم من التأثيرات السلبية للقوانين الوضعية، لافتاً إلى أن الله سبحانه وتعالى أمر في الكثير من آيات الكتاب الحكيم بالحكم بما أنزل الله، وحذر من التحاكم لغير شرعه الحنيف، قال تعالى في محكم كتابه (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم خيرة من أمرهم ومن بعض الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً) الأحزاب: 36. وقال في المشرع الكويتي عندما نص في الدستور على أن «الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع» ترك الأمر في الأخذ بالشريعة الإسلامية لتقدير السلطات التشريعية تأثراً بحكمة التطور والتدرج في التشريع، وقد جاء في المذكرة التفسيرية للدستور أن النص الحالي «يسمح بالأخذ بالقوانين الجزائية الحديثة



نايف المراداس

وذكر المراداس أن تعديل المادة الثانية سيأتي على رأس أولوياته في حال اختيار الأمة له لتمثيلها في مجلس منتخب في مجلس الأمة المقبل، وأشار إلى أن هناك خلطاً لدى كثير من المعارضين على تطبيق الشريعة الإسلامية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية نظراً لاعتقادهم أن الشريعة الإسلامية هي سلطة الرقابة وهي بيد الأمة، أما سلطة التشريع فهي مؤطرة بما لا يخالف حكماً تشريعياً قطعياً وهذه مبادئ شرعية، وهو ما يتعارض مع نص «مصدر رئيسي» لأننا عندما نقول إن الشريعة مصدر رئيسي للتشريع يعني أن هناك مصادر رئيسية أخرى على قدم المساواة مع الشريعة وبملك المشرع في قضية شرعية مثل السرقة أن يذهب لهذا المصدر ويأخذ حكماً ويترك الشريعة.

الدولة لأهالي «الرابعة»: اختاروا من يحسن تمثيلكم دعا مرشح الدائرة الانتخابية أحمد مطلق الدولية أبناء الدائرة إلى تطوير مستوى الاختيار لديهم حول من سيمثلهم في مجلس الأمة المقبلة. وطالب الدولية أبناء الدائرة خلال حفل استقبال أقامه أول من أمس في ديوانيته بمنطقة الرحاب بضرورة اختيار المرشح الأصغر السن الذي يمثلهم خير تمثيل وليس الذي يمثلهم عليهم واعتبر أن القيادة الجديدة التي ستقود هذه الانتخابات هي شباب الجيل السياسي الجديد الذي سيجسم عملية التغيير في المجلس النيابي المقبل.

فواز الشيباني: الكويت ما زالت تعاني من ضعف اتخاذ القرار

قال مرشح الدائرة الثالثة م.فواز جاسم الشيباني ان الكويت عانت في الفترة السابقة حالة من الشلل والركود في جميع المجالات حيث ان اغلب المشاريع الحكومية وخاصة الانشائية منها لم تنجز بالشكل المطلوب من حيث الفترة والجودة، وذلك بسبب عجز الجهات الرقابية في الحكومة والمكلفة بمتابعة مشاريع الدولة عن أداء مهامها بالوجه الصحيح. وأوضح الشيباني في تصريح صحفي انه على الرغم من التأكيدات المستمرة من المسؤولين في الحكومات السابقة بوضوح خطة التنمية وقدرة القطاع المصرفي على تمويل مشاريع البنية التحتية الموضوعه ضمنها الا ان الكويت ما زالت تعاني من ضعف آلية اتخاذ القرار وببطء تنفيذ عمليات ترسية المشروعات في الوقت الذي يجب ان تتعهد فيه الدولة بالقيام بعدد اكبر من المشاريع الكبيرة لتطوير قطاعاتها المتعلقة بالنقل والخدمات في غضون السنوات الخمس المقبلة. مؤكداً ان ذلك يدل على سوء ادارة المشاريع الحكومية ورقابتها وهي جزء مما يعانيه البلد من فساد اداري يتطلب وقفة حازمة وجادة لمعالجة هذا الوضع المتردي.



فواز الشيباني

محمد المطيري: على جمعيات النفع العام عدم التدخل في الانتخابات

استنكر مرشح الدائرة الثانية المهندس محمد عويد المطيري ما تشهده الدائرة حالياً من ظاهرة شراء مبكر لأصوات الناخبين عبر المفاتيح الانتخابية لبعض المرشحين في ظل صمت وزارة الداخلية وجمعية الشفافية. وأشار المطيري الى ان بعض المفاتيح يحصلون على مبالغ لا تقل عن خمسين ألف دينار لكل منهم لإتمام هذه المهمة لصالح هؤلاء المرشحين ما يدل على ان المال السياسي يعمل على قدم وساق في الدائرة الثانية. ولفت المطيري الى ظاهرة أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها ألا وهي استغلال جمعيات النفع العام بهدف الدعاية الانتخابية لصالح بعض المرشحين في

الدائرة الثانية أيضاً وهو ما يتنافى مع الغرض الأساسي الذي أقيمت من أجله تلك الجمعيات ويمثل مخالفة قانونية يجب ان يحاسب بشأنها القائمون على تلك الجمعيات. وأوضح المطيري ان القائمين على جمعيات النفع العام يجب ان يناووا بانفسهم وبذلك الجمعيات عن الانحياز لمرشح دون الآخر إضافة الى عدم استغلال اموال الجمعيات في مثل هذه المخالفات القانونية. وطالب المطيري وزارة الداخلية وجمعية الشفافية بالقيام بواجبهما تجاه هاتين الظاهرتين اللتين من شأنهما التأثير على سير العملية الانتخابية وإفساد هذا العرس الديموقراطي.



محمد المطيري

كلمة «الخونة» لم ترد على لساني العصفور: لا خير فينا إن اخترنا من خان ثقة ناخبه

وقال ان ما تحدثت به كان هذه الجملة التي تقول «لا خير فينا ان اوصلنا الى المجلس من خان امانة وثقة ناخبه»، والمقصود بها كل من سولت له نفسه وضع مصلحة الشخصية والنفعية قبل مصلحة الوطن ومواطنيه.

قال مرشح الدائرة الثالثة مشعل العصفور طالعتنا الصحافة في اليوم التالي لترشيحي لعضوية مجلس الامة 2012 بتصريح الدلت به بتاريخ 28 ديسمبر 2011 عن بعض الافكار والرؤى التي ستكون محور اهتمامي في سياق الترشح، وقد لفت انتباهي كلمة تم اطلاقها في التصريح وهي «الخونة»، وانكر ان هذه الكلمة لم ترد على لسانه خلال التصريح والتي فهم منها انها تعبر عن النواب السابقين ومن معهم ممن اقتحموا قاعة



مشعل العصفور

هنا صاحب السمو بالعام الجديد العميرة: على الناخبين اختيار القوي الأمين

هنا الناشط السياسي والمرشح السابق للدائرة الاولى خالد حمود العميرة صاحب السمو الامير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء والشعب الكويتي بمناسبة العام الجديد وقال حفظ الله الكويت وشعبها من مكروه بقيادة صاحب السمو الامير وتمنى ان يكون عام 2012 عاماً جديداً على العالم العربي والإسلامي والكويت خاصة عام خير ونحن الآن نعيش عرساً ديموقراطياً من الديمقراطية التي عاش عليها الكويتيون منذ زمن طويل، وعلى الناخب ان يختار المرشح القوي الأمين وان حل مجلس الامة ومجلس الوزراء هو نتيجة تراكمات ادت الى تعطيل التنمية في البلد وكان رأي صاحب السمو الامير رأياً سيداً وضع فيه مصلحة الكويت والشعب فوق كل اعتبار، لأن المجلسين كانا في اتجاهين كل منهما طريق مسدود وتمنى

لللمجلس الحالي والحكومة الحالية التوفيق لمصلحة البلد واهله، واقول لاهالي الدائرة الاولى ان عدم ترشيحي لهذا العام رغبة مني ولكن الرغبة موجودة في خدمة بلدي في أي موقع آخر وديواني مفتوح لاهالي الدائرة الاولى والكويت كلها، لان الكويت معروفة في ديوانياتنا وهذه الدواوين عبارة عن برلمانات مصغرة فيها المشورة وكرر واقول ان خدمة بلدي من أي موقع اكون فيه سواء مجلس الامة او المجلس البلدي القادم فهو شعار ارفعه على صدى الكويت الباقية ونحن الزائلون»، وفي اخر كلامي اتمنى ان يعم الخير في هذا البلد في ظل قائد مسيرتنا صباح الخير وولي عهده الشيخ نواف صاحب القلب الكبير والله يعين سمو رئيس مجلس الوزراء على تحمل الامانة التي اولها اياه صاحب السمو الامير.



خالد العميرة

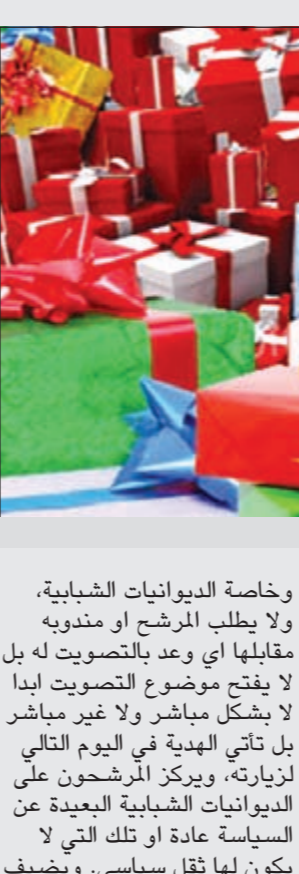
هدايا المرشحين.. موبايلات.. عطور.. قنوات مشفرة.. شنت نساءية وأثاث

يطلب مقابلها التصويت له فهي لا تجوز ولا يجوز قبولها. بدوره قال الشيخ حاي الحاي الذي نقلت اليه «الأنباء» ظاهرة هدايا المرشحين في بعض المناطق فقال: الرشوة الواضحة هي احقاق باطل او ابطال الحق وهي التي قال عنها النبي ﷺ «لعن الراشي والمرشئي» لان فيه اكلا لحقوق الناس للباطل وظلما للعباد ونشرا للفاسد، واما عن الهدية التي يقدمها المرشح لبعض الناخبين كالتلفزيونات او الاثاث المنزلي او مكيفات فيها شبهة قوية خاصة انها جاءت في وقت الانتخابات، ونحن هنا لا ندخل في نوايا المرشحين ولكن المرشح ويمنح هديته لسكان المنطقة قبل ترشحه او قبل 6 اشهر من الآن، لذا ودون دخول في الخوايا فإن امرا كهذا مثير للشبهة بل ان فيه شبهة قوية.

عندما يزورونهم، ولكنني انا شخصيا لم اشاهد مثل هذا ولكنني سمعت واسمع الحديث يدور عن مثل هذه الامور في كل انتخابات. وعن رايه في الهدية يقول الزيني: برأيي دامها غير ملزمة فلا بأس من اخذها وان كنت افضل عدم اخذها، وللمعلم المرشح عندما يقدم مثل هذه الهدايا العينية لا يطلب مقابلها الا التزام بالتصويت انا لا اراها شراء اصوات، اراها جزءا من العملية الدعاية للمرشح في منطقته. مفلح الرشيدى (39 عاما) مهندس يقول: اسمع عنها واسمع من كثير من الاصدقاء عن هذا الامر ولكن لم اشاهدها و امر بتجربة من هذا النوع ولكن لو عرض علي ومرشح او مندوبه تقديم هدية لي كنت سارفضها لانها جاءت في موسم الانتخابات واعتبرها تؤثر على الناخب، ولا يجوز قبولها ذوقيا، لانها حتما ستؤثر في رغبة الناخب يوم الاقتراع حتى ولو كما قلت ان المرشح لا

المندوبات يسألن صاحبة المنزل عما اذا كانت تحتاج لمعاملة لها او لاى من ابنتها، والهدايا دائما ما تكون عطورات او مجموعة عطر عربي، وبعضها يحمل على غلاف علبة صورة المرشح وشرحا موجزا عن برنامجه الانتخابي حتى لا يعتبرها البعض هدية او رشوة بل يعتبرونها جزءا من الدعاية الانتخابية للمرشح. علي الزيني (34 عاما) موظف والذي لم يمر بتجربة تلقي هدية من اي مرشح يقول: اسمع عن هدايا المرشحين ولكنني لم ار شيئا، فمثلا سمعت عن مرشح في انتخابات سابقة كان يقوم بتأثيث بعض الديوانيات التي يزورها او يقوم بمنح اصحابها مكيفات او وحدات تكييف بعد زيارته لها بيوم او يومين، وسمعت من بعض الاصدقاء عن مرشحين يقدمون تذاكر سفر خاصة في الانتخابات السابقة والتي قبلها كانت في فترة الصيف، وسمعت ايضا عن مرشحين يقدمون هواتف نقالة عالية الثمن لبعض الناخبين

الشمري: انتذكر ان مرشحا في العام 2006 قدم كروتا مشفرة للقنوات الرياضية وسمعتا اكثر من مرشح قام بهذا الامر في وقته لان تلك الانتخابات تزامنت مع اقامة كأس العالم، ويمضي بالقول: طبعاً هناك من يرفض هدية المرشح وهناك من يقبلها ولكن من يقبلها يقول انها هدية لا تضر ولا تلمزني بالتصويت له. ام محمد (44 عاما) ربة منزل والتي ترفض تماما فكرة قبول اي هدية من اي نوع من اي مرشح تقول: الهدايا تأتي وممنذ العام 2006 عبر مندوبات المرشحين للنساء تكون عادة سلات عطر عربي منوع، وهناك من يقبلها، وتاتي المندوبه في زيارة للمنزل وتبدأ بالشرح عن برنامج المرشح الذي تعمل له، وبعدما تترك الهدية او تعطيلها لصاحبة المنزل وتكون من الذوق عادة ما يقبل الناس، وهي لا تطلب مقابل تلك الهدية اي خدمة او حتى تطلب التصويت لمرشحا بل تترك الامر لخيار مفتوح، وبعض



بعض هدايا المرشحين للناخبين

واحدة الديوانيات الشبابية، ولا يطلب المرشح او مندوبه مقابلها اي وعد بالتصويت له بل لا يفتح موضوع التصويت ابدا لا بشكل مباشر ولا غير مباشر بل تأتي الهدية في اليوم التالي لزيارته، ويركز المرشحون على الديوانيات الشبابية البعيدة عن السياسة عادة او تلك التي لا يكون لها ثقل سياسي. ويضيف

اصبحت حديث الساحة. يقول محمد الشمري (33 عاما) موظف: هدايا بعض المرشحين تأتي على اكثر من شكل وهي هدية اما تأتي عن طريق المرشح نفسه او عبر مندوبيه او مندوباته، وهي هدايا ليست ذات قيمة كبيرة او مبالغ فيها، احيانا تكون عبارة عن اجهزة كهربائية بسيطة جدا تقدم للديوانية.

شراء الاصوات مجرم بالقانون وقانون الانتخاب واضح في تجريم شراء الاصوات سواء بطريق مباشر او غير مباشر، ولكن هناك نوع من شراء الاصوات يتم بطريقة اخرى لا يجرمها القانون وهي الهدايا التي يقدمها بعض المرشحين للناخبين في فترة الانتخابات، والهدايا كما يصنفها من تحدث اليها ليست عرضا او طلبا ولا يوجد فيها اتفاق مسبق فهي من جهة لكسب ود الناخب ومن جهة اخرى لا تلمز الناخب منح صوته للمرشح صاحب الهدية ولكنها تؤدي الى التأثير على صوته يوم الاقتراع، وهو الامر الذي وصفه الشيخ حاي الحاي في حديث خاص لـ «الأنباء» بأنه فيه «شبهة قوية جدا»، ولا يجوز قبولها خاصة انها جاءت في وقت الانتخابات من شخص مرشح. «الأنباء» فتحت بابا الهدايا الانتخابية التي لا تظهر الا في مواسم الانتخابات واستطلعت آراء بعض المواطنين في عدد من الدوائر حول هذه القضية التي